مجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/111
ISSN: 2437-0584/ EISSN: 2437-0584
المجلد 07، العدد 03 ديسمبر 2021، ص - ص:289-308

الجزائريون المسلمون والبلديات المختلطة 1847–1884 (قراءة في استنزاف الموارد)

Muslim Algerians and the Mixed Municipalities 1847-1884 (Reading in the Depletion of Resources)

عثمان زقب(*)

جامعة الشهيد حمّه لخضر، (الجزائر)، atmane-zegueb@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 10 /2021/08 **تاريخ القبول:**20 /2021/12 **تاريخ النشر:** 05 /2022/02

الملخص

إن أهداف الإدارة الاستعمارية في فرض النظام المدني، وتوسيع دائرته كانت مكشوفة من السياسات المطبقة؛ والمدعومة أساسا من كتلة المعمرين؛ في مواجهة ما يعتبرونه حكم عسكري قمعي.

إن هذه المطالب في الواقع كانت تخفي الوجه البشع للمعمرين وإدارة الاحتلال في استغلال النظام المدني خاصة البلديات المختلطة، كأداة فعّالة لتحقيق هدفين أساسيين هما: تحقيق التوسع والاستغلال الاستعماري في مناطق الجزائريين المسلمين، وكذا استنزاف مواردهم المالية.

تتمثل أهمية هذه الدراسة في الكشف عن كيفية تحول نظام البلديات المختلطة في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي من أداة اختراق واستيعاب للمجتمع الجزائري إلى وسيلة ابتزاز واستثمار في مواردهم المالية لصالح جشع المعمرين وتوسع المشروع الاستعماري في الجزائر.

أما أهداف هذه الدراسة فيمكن حصرها في إبراز الدور الخطير الاستغلالي الذي لعبته إدارة البلديات المختلطة بحق الجزائريين المسلمين، ودورها في تكريس سياسة تمييزية عمّقت الفجوة في الحقوق والمنافع بينهم وبين المعمّرين الأوروبيين؛ الذين استخدموا مختلف وسائل الضغط في الجزائر والميتربول من أجل تمرير قوانين وتشريعات ملائمة لمصالحهم المتزايدة.

الكلمات الدالة: البلديات؛ الاحتلال؛ الإدارة؛ المختلطة؛ الاستغلال.

Abstrac:

The objectives of the colonial administration in imposing civil order and expanding its circle were exposed from the applied policies; It is supported mainly by the centenarian bloc; in the face of what they see as repressive military rule.

In fact, these demands were hiding the ugly face of the centenarians and

*المؤلف المرسل.

the occupation administration in exploiting the civil system, especially the mixed municipalities, as an effective tool to achieve two main goals: achieving expansion and colonial exploitation in the areas of Algerian Muslims, as well as depleting their financial resources.

The importance of this study is to reveal how the system of mixed municipalities in Algeria was transformed during the French occupation from a tool of penetration and absorption of Algerian society into a means of extortion and investment in their financial resources in favor of the greed of the centenarians and the expansion of the colonial project in Algeria.

As for the objectives of this study, they can be limited to highlighting the dangerous and exploitative role played by the administration of mixed municipalities against Algerian Muslims, and its role in perpetuating a discriminatory policy that deepened the gap in rights and benefits between them and the European centenarians. Who used various means of pressure in Algeria and Metropol in order to pass laws and legislation appropriate to their growing interests.

Keywords: Municipalities; Occupation; Administration; Mixed; Exploitation.

1. مقدمة :

لقد شكّل توسّع النظام المدني في الجزائر؛ والمترجم من خلال إنشاء البلديات بمختلف أصنافها؛ مظهرا من مظاهر تطور النظام الإداري في المستعمرة، غير أنه للأسف كان نحو الأسوأ بالنسبة للجزائريين المسلمين، باعتراف شهادات مسؤولين وكتّاب فرنسيين، سيتم الاستشهاد بما طرحوه في سياق هذا المقال.

ويتّضح ذلك من خلال استخدام سلطات البلديات المختلطة لاستغلال مختلف الموارد المالية للجزائريين المسلمين، وبالتالي المصالح والمنافع المادية لفئة المعمرين في الجزائر دون غيرهم.

ناضل العنصر الأوروبي في الجزائر كثيرا لأجل تطبيق النظام المدني وحكم القانون العام المتعامل به في الميتروبول؛ وانتقدوا بشدّة نظام السيف (le régime du sabre) وسلطة المكاتب العربية التي اتّهموها بعرقلة مشاريع الاستعمار. البديل في الواقع كان أسوأ للعنصر الجزائري المسلم، حيث ازدادت أوضاعه سوءا باقتراب مناطق الحكم المدني منه، وتحول نظام البلديات خاصة المختلطة منها؛ إلى أخطر أداة استغلت لإفقار الجزائريين الخاضعين لمجال

حكمها وسلطتها، خدمة لمشاريع الاستعمار ومصالح المعمّرين ومنافعهم التي كانت في تزايد باستمرار كلّما اقتربت مشاريع الاستعمار في الجزائر من مناطق الجزائريين المسلمين.

إن الإشكالية الرئيسية التي ارتكزت عليها هذه الدراسة قائمة أساسا للتساؤل عن كيفية استغلال البلديات المختلطة في الجزائر التي استكملت تشريعاتها خلال الفترة 1847-1884 للجزائريين المسلمين واستنزاف مواردهم المالية المختلفة؟

وضمن هذه الإشكالية الرئيسية تطرح التساؤلات الفرعية التالية: كيف تمّ التأسيس لنظام البلديات المدنية خلال القرن 19 كبديل للحكم العسكري؟ ما هي مكانة وتمثيل الجزائريين في هياكلها وسلطاتها؟ كيف استغل المستوطنون الأوروبيون البلديات المختلطة لإخضاع الجزائريين لسلطتهم، واستغلال واستنزاف مواردهم المختلفة؟ فيما يتمثل تأثير هذه السياسة الاستعمارية القمعية الاستغلالية على أوضاع المجتمع الجزائري المسلم؟

أما المنهج المعتمد في هذه الورقة البحثية، فتتمثل في المنهج التاريخي باعتماد الوصف والمقارنة والتحليل لمختلف المعلومات المرتبطة بعلاقة البلديات المختلطة بالجزائريين المسلمين مقارنة بغيرهم من العنصر الأوروبي المحتل.

2. نظام البلديات في الجزائر :

سعت الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر خلال ستينات القرن التاسع عشر حسب الكاتبة كريستين موزار (Christine Mussard) إلى إنشاء تنظيم إداري من خلال تطوير العديد من الأشكال المجتمعية ضمن الأراضي المحتلة. "كان من أهداف هذا الكيان المؤسساتي المتمثل في البلدية المختلطة، حسب رؤية مصمّميها هو زيادة عدد السكان الأوروبيين في القرى، حيث كان يؤمل من هذه الاستراتيجية دعم الاستعمار داخل البلاد وتشجيع الاتصال بين المستعمِرين والمستعمَرين، ومن ذلك نشر ثقافة التربية المدنية بين السكان المحلّيين"، تمهيدا لإنشاء بلديات كاملة الصلاحيات على نمط ما هو موجود في الميتربول[1].

وكان من المخاطرة تغيير طبيعة تكوين المجتمع الجزائري من خلال إلغاء "حق الجزائريين التقليدي في الأرض المشاعة بين أفراد العرش أو القبيلة الواحدة، على أن تقسم الأرض

العروشية دواوير تتحول هي ذاتها إلى بلديات في مستقبل الأيام". كما ألغت لاحقا النظام العسكري سنة 1871 وتبنت النظام المدني الذي يقوم أساسا على المجالس البلدية وليس المكاتب العربية العسكرية[2].

يعد مرسوم 27 ديسمبر 1866 مبدأ النظام البلدي الذي يحكم الجزائر كلّها، مع انه من حيث تطبيقه لم يكن على قدم المساواة بالنسبة لمختلف السكان في مختلف المناطق. لعدم التماثل في امتداده تدريجيا وخضوعه للتأثير الميتروبولي على السكان المستقرين في مختلف المناطق؛ وتبع ذلك إصدار مرسوم و18 أوت 1868، كان هدف هذا الأخير؛ هو الاقتراب أكثر من التنظيم البلدي الذي هو في الميتربول، وكذا السعي إلى توسعته تدريجيا لكل الإقليم الجزائري؛ والذي يمكن وصفه كونه "يعدّ نوعا من النظام الإدماجي (الاستيعابي) المتدرّج"[3].

لقد كانت الجزائر خلال القرن 19 تنقسم من حيث تنظيمها إلى ثلاثة مناطق:

المنطقة الأولى:

وهي تشمل البلديات كاملة الصلاحيات ويطبّق عليها جميع القوانين الفرنسية تقريبًا. تعرف ارتفاعا في عدد المواطنين الفرنسيين في كثير من الأحيان في كل هذه البلديات. كان بإمكانهم لوحدهم فقط؛ ممارسة الحقوق السياسية التي حرم منها الأهالي المسلمين الجزائريين[4].

كانت في الواقع نسخة من بلديات فرنسا، رئيسها منتخب من الأوروبيين فقط، ومجلسها منتخب أيضا، أما الأعضاء الجزائريون فيها فيتم تعيينهم ويصنفون في درجة مستشارين فقط. أما من حيث الوظيفة والفاعلية فالبلديات كاملة الصلاحيات مسئولة على الميزانية وعل تطبيق القوانين وجباية الضرائب والتعليم والصحة[5]. أما الشيوخ فما هم سوى أكثر بقليل من كونهم مجرد شرطة ريفية محلية. "حتى أن اسم الشيخ لم يعد معتادًا، لأن الاسم الحقيقي الذي ينبغي أن ينسب إلى رؤساء الدوّار هو اسم نائب من الأهالي"[6].

المنطقة الثانية:

وتضم البلديات المختلطة؛ حيث يقوم بتسييرها إداريين فرنسيين مسئولون أمام الحاكم الإقليمي[7]. ويطلق عليهم إداريين (administrateurs)؛ ويتم دعوة رؤساء القبائل

للحضور في مجالس الإدارة، "هم مجرد مساعدين لدى الإداريين حيث يتم تعيينهم من طرف السلطة العليا. فهذه البلديات المختلطة لا تحتوي سوى على عدد قليل من الأوروبيين خاصة من الفرنسيين"[8]. وهم أحرار في تصرفاتهم بالنسبة للمسلمين، يجبون الضرائب، ويفرضون عليهم الغرامات وينفونهم أو يسجنوهم، حسب ما تمليه عليهم قريحتهم. وقد أصبح اسم بلدية مختلطة في الجزائر حسب الدكتور أبو القاسم سعد الله "**علامة على التعسّف والاستبداد والأحكام الاستثنائية**"[9]. وهي تشتمل بشكل عام على مساحة كبيرة جدًا، حيث "لا يوجد منها نظير لها في فرنسا، مع عدد من السكان الأهالي المسلمين يتجاوز أحيانًا 20.000 شخص"[10].

المنطقة الثالثة:

يحاول أونسيان بيير (Ancier Pierre) تقديم توصيف للمنطقة الثالثة بقوله: " هي مناطق القيادة (..) تمتد جنوبا إلى الصحراء المنعزلة، يجتمع السكان الأوروبيون هناك بشكل استثنائي، في مجموعات صغيرة تحميها معسكراتنا أو حصوننا. السلطة العسكرية وحدها هي التي تقودها. هي مضطرة إلى ترك الكثير من الأمور لزعماء الأهالي، بسبب حالة السكان البدوية و المساحات الشاسعة التي يتحركون فيها باستمرار، بحثا عن المراعي لقطعانهم"[11].

تفتخر كريستين موزار (Christine Mussard) بانجازات الإدارة الاستعمارية من خلال إقامة الحياة المدنية والبلدية بالخصوص وتقزيم سلطة القبيلة في الجزائر حيث تعلّق قائلة: "**لقد حرّرت البلدية السكان الجزائريين حسب الفرنسيين من نير السلالة والتي يقصد بها سلطة القبيلة؛ كما خلقت مساحة تحرّر من استقلالية مجموعة تشترك في مصلحة مشتركة**"[12]. والتي تعد أساسا الأرض أبرز معالمها. إن هذا من شأنه إبراز الأهداف غير المعلنة من تأسيس البلدية والحياة المدنية في الجزائر، لتكون بديلا عن سلطة القبيلة والتي تعد من أبرز مظاهر التنظيم الاجتماعي والسياسي في الجزائر منذ القديم.

لا تدار في الجزائر البلديات المختلطة أو الأهلية من قبل مجلس بلدي ولكن من طرف لجنة بلدية؛ لذا يتساءل الباحث الفرنسي أوغيست فيريي (Auguste Verrier) "**عما**

إذا كان يتعيّن على هذه اللجان البلدية في هذه الحالة إبداء رأيها في المشاريع"[13]؛ في إشارة واضحة من هذا الأخير إلى تهميش نفوذ وصلاحيات العنصر الجزائري في إدارة شؤونها.

3- مظاهر استغلال واستنزاف البلديات المختلطة للموارد المالية للمسلمين الجزائريين:

يذكر كمال كاتب بأنه؛" كان يجب انتظار نهاية القرن لتصبح الضريبة المباشرة المدفوعة من طرف الأوروبيين أعلى من الضريبة التي تدفع من طرف الأهالي. وللتذكير فانّ الأوروبيين الذين لا يمثلون سوى سدس السكّان الإجمالي يجمعون بين أيديهم 43% من الثروات المنتجة"[14]. إلى غاية صدور مرسوم 30 نوفمبر 1918، الذي يضمن العدالة الضريبية بين الأهالي المسلمين والأوروبيين في الجزائر: "فانّ الضريبة المطبّقة على السكان الأهالي تختلف عن التي تطبّق على الأوروبيين، فهي تجمع بين الرسوم والضرائب الغير مباشرة إلى الضريبة العربيّة، هذه الأخيرة في بداية الاستعمار تعتمد على ضريبة نوعيّة أو العشور وهو عشر المحصول، والزكاة ضريبة المواشي، وضريبة نقديّة، 55 فرنك لكل 10هكتار. وفي الزيبان وهو في الأطلس الصحراوي يصل إلى 40 سنتيما لكلّ نخلة، وأخيرا يدفع سكان القبائل اللّزمة. تضاف إلى هذه الضرائب حقّ البرنوس المقدّر بـ 300 ألف فرنك والمشترط من طرف قادة الأهالي عند تنصيبهم، وهي ضريبة تخلت عنها الإدارة الاستعماريّة في 1850. طيلة هذه العشريات كان الأهالي وحدهم هم الذين يدفعون الضريبة والأوروبيون هم المستفيدون منها، كان المعمّرون معفون من الضرائب العقاريّة"[15].

1.3.الضرائب العربية:

يتساءل أحد الكتاب عن موارد البلدية المختلطة؛ حيث يجيب عن ذلك بقوله: «إنها السنتيمات الإضافية للضرائب العربيّة، السنتيمات الإضافية للضريبة العقارية؛ رسوم البحر (octroi de la mer)، نتاج الأسواق، نتاج الغرامات الأهلية والتي تتعلّق بغرامات الشرطة التأديبيّة، نتاج الإيجارات البلديّة، الرسوم على الإيجارات، الرسوم على الكلاب، المنح والمزايا". أما بخصوص السنتيمات الإضافية للضرائب العربية فهي تدفع من طرف العرب فقط، والسنتيمات الإضافية العقاريّة تدفع من طرف الأوروبيين والأهالي المسلمين؛ والتي لا تمثّل سوى

منتوج ضعيف. في حين أنّ ما يتم تحصيله من السنتيمات الإضافية للضرائب العربية من طرف الأهالي المسلمين يمثل القسم الهام منها. إن السنتيمات الإضافية العقاريّة قد أقرّت من خلال أمرية حكومية في 5 ديسمبر 1862 والذي أنشأ أيضا السنتيمات الإضافية للضرائب العربيّة[16].

إلى جانب الضرائب العربية؛ فالأهالي المسلمين الجزائريين ملزمين بدفع ما عليهم من الضرائب الفرنسية المباشرة (ضرائب المهنة، الضرائب على الأملاك المبنيّة، رسوم البلديّة) يضاف إلى ذلك ضرائب غير مباشرة (رسم البحر، حق التسجيل، حقوق الجمارك،...الخ)[17]. إضافة إلى ذلك يساهم الأهالي المسلمين أيضا بالقسم الأكبر من رسوم الملكيّات البلديّة[18]. كما تمّ استبدال ضريبة الإيجارات في البلديات المختلطة، بثمانية عشر سنتيما إضافية للضرائب العربية[19]. إن السنتيمات الإضافية للضّرائب العربيّة تشكّل أيضا جزء هام من ميزانيّة المقاطعات؛ حوالي أكثر من نصف المداخيل في هذه المقاطعات[20].

خلال الفترة من 1871 إلى 1895 بني في الجزائر 248 مركزا استيطانيا جديدا؛ مما أدى بالتوسع على حساب ممتلكات الجزائريين عن طريق طردهم من أراضيهم وتحويل المناطق العسكرية إلى مناطق مدنية تحت سيطرة نفوذ المستوطنين الأوروبيين. أفضت هذه العملية إلى ارتفاع كبير في عدد البلديات المدنية من 126 بلدية سنة 1873 إلى 249 بلدية سنة 1891. وانعكس عن هذا التحول الإداري زيادة كبيرة في حجم الضرائب العربية التي تعد من المصادر الرئيسية لتمويل ميزانيات هذه البلدات خاصة المختلطة منها[21].

لقد وصلت المبالغ المالية المحصّلة من الضرائب العربية سنة 1886 إلى 17.272.583.38 فرنك، لتصل سنة 1887 إلى 16858.815.33 فرنك، لتتناقص نسبيا سنة 1889 إلى 16.115.216.19 فرنك[22].

2.3. عوائد رسوم البحر (l'octroi de la mer):

تشكّل منح البحر أيضا قسم كبير من موارد الميزانيّة، وهذه أيضا في الجزء الكبير منها تعود للأهالي المسلمين. وتعدّ منح البحر، بالنسبة لبلديات الجزائر مورد ذو طبيعة خاصّة، فهي نتاج

الحقوق المضروبة على دخول الجزائر، لبعض السّلع الاستهلاكيّة[23]. يوزع بين البلديات كاملة الصلاحيات والبلديات المختلطة، بما يتناسب مع تعداد السكان كل منهما[24]. وتشكل المصادر الأكثر أهمية بالنسبة للبلديات[25].

كلّ أوروبي في هذه البلديات المختلطة يساوي وحدة استهلاكيّة، وثمانية أهالي وحدة استهلاكيّة؛ بمعنى أنّه في بلديّة مختلطة من 900 شخص، فان 100 أوروبي يأخذون 100 وحدة استهلاكيّة، و 800 أهلي يأخذون 100 وحدة استهلاكيّة، وبعض السلع الاستهلاكيّة الرئيسيّة المضروبة (المجتبية) من مستحقات البحر تدخل في قسم كبير من تغذية الأهالي: مثل السكر والقهوة، فالأهالي المسلمين في البلديات كاملة الصلاحيات يتم احتسابهم في هذه المسألة بثمانية لواحد أوروبي، أما في البلديات المختلطة بـ 40 أهلي لأوروبي واحد[26].

إن المرسوم الصادر في 19 يناير 1875؛ يشير على أن نصيب البلديات المختلطة في توزيع العائدات الصافية من رسوم البحر (l'octroi de la mer) بالنسبة للعنصر الأهلي المسلم هو 1 على 40 من حجم مجموع من السكان[27].

وبخصوص هذه النقطة الهامة المتعلقة برسوم البحر؛ يحاول الكاتب الفرنسي المجهول؛ تبرير عدم العدالة في توزيع رسوم البحر بين البلديات كاملة الصلاحيات والبلديات المختلطة فيما يتعلق بالعنصر الجزائري المسلم بقوله:"**لماذا هذا الإجراء؟ الإجابة تفسّر بحجّة اقتصاديّة، لأنّه على الرغم من كلّ نظريّة، فالأهالي لا يستهلكون كثيرا إلا إذا انتقلت البلديّة المختلطة إلى بلديّة كاملة الصلاحيات، من دون شك ففي المدن الكبيرة، فالاحتكاك بحضارتنا تخلق لهم حاجيات جديدة (..) فان الأهلي يستهلك السكر والقهوة أربعين مرّة أقل من الأوروبي، وفي الثانية ثمانية مرّات فقط. مع ذلك فالأهالي في البلديات المختلطة يجلبون القسم الأكبر من مستحقات البحر لأنّ عددهم أكبر دائما. فان 2.425.940 أهلي في هذه البلديات على الرغم من أنّهم يمثّلون في هذه المستحقات 40 لكلّ واحد أوروبي؛ إلا أنهم يجلبون مستحقات بحر أكثر من 49.938 أوروبي بالتحديد حسب التقرير 59% الى41%**[28]" .

يرى الدكتور آرتور بورديي (Arthur Bordier): أنّه من الخطأ القول، "بأنّه منذ الأزمة المهولة (1867-1871) فالعناصر الأهليّة تتحرّك صعودا؛ فهذا لا يكون، يقول إحصائيي الجزائر، إلا في الوثائق الرّسميّة وذلك بسبب: أنّ المورد الرئيس لميزانيات البلديات يأتي إذا في الجزائر من ما نسمّيه رسوم البحر(octroi de mer)، ومداخيل هذا الرسم تحسب ما بين البلديات تناسبيّا لعدد سكانها، فكلّ أوروبي يحسب للحصول على جزء وكلّ أهلي لأجل 8/1 من الجزء؛ فالبلديّة لديها إذا فائدة من تضخيم عدد سكّانها"[29].

ليسترسل لاحقا كاشفا عن أعمال فساد مالي تقوم بها إدارة البلديات المختلطة حيث يقول: "وبما أنّه من الصّعب الوقوع في الخطأ في عدد الأوروبيين، لكن هذا ليس كذلك بالنسبة للأهالي، الذين يحملون غالبا نفس الاسم، والذين ليس لهم لقب". فالسيّد ريني ريكو (René Ricoux) وهو متخصص في الديموغرافيا؛ "يتوقّع بأنّه في المراكز قليلة الأهميّة، يمكن استعمال أرقام بالآلاف لعديد الأهالي يتم تصنيعها"[30].

إننا هنا نتحدث إذا عن تزييف عمدي من طرف إدارة البلديات المختلطة، بهدف الاستيلاء على أكبر حصة مالية من رسوم البحر، والتي يتم حسابها على أساس عدد الأهالي المسلمين في البلديات المختلطة.

يبدو أن عوائد رسوم البحر كان تسيل لعاب المنتفعين من الكولون في البلديات المختلطة. وضمن ذلك لقد أشار المجلس الأعلى نفسه "إلى عدم كفاية الموارد المالية للبلديات الجزائرية؛ وطالب بزيادة رسوم البحر، وهي إيراداتهم الرئيسية. هذه الزيادة ضرورية للغاية اليوم حيث سيؤدي الارتباط، من خلال إنشاء بلديات مختلطة جديدة، إلى مضاعفة عدد أصحاب المصالح"[31]. لقد بلغت مداخيل الجمارك من رسوم البحر 5.492.380 فرنك سنة 1887؛ لترتفع سنة 1888 إلى 5.937.279 فرنك، ثم وصلت في 1889 إلى 5.820.766 فرنك[32].

3.3-غرامات مختلفة وأعمال سخرة:

وهي متنوعة؛ لكنها أقلّ أهمية مقارنة بالضرائب العربية والسنتيمات الإضافية ورسوم البحر، من ذلك نتاج الأسواق؛ وهي تقريبا تنحصر في تغذيتها على ما يدفعه الأهالي المسلمين. فحسب ما يقوله كاتب فرنسي مجهول صاحب كتاب "البلديات المختلطة وإدارة شؤون الأهالي" فان المعادلة هنا قائمة على أساس أن "الأوروبيون يشترون، ولكن بشكل عام، فالأهالي هم الذين يبيعون"[33].

أما فيما يتعلق بالغرامات؛ فهي بالطبع تدفع من طرف الأهالي المسلمين؛ والمحصّلة من العقوبات التأديبيّة، وكذلك من غرامات الشرطة التأديبيّة، فالقسم الأكبر هنا تدفع من طرف الأهالي المسلمين، وحجّة الكاتب الفرنسي المجهول هنا "**بما أنّ عددهم أكثر من الأوروبيين فهم يرتكبون مخالفات أكثر**"[34]. يبدو أنّ المسألة منطقية بلغة الأرقام لكن هذا لا يبرّر استهداف العنصر الجزائري المسلم بالغرامات العقابية مقارنة بالعنصر الأوروبي.

لو نقارن في الواقع وضع الأهالي المسلمين بوضع الكولون؛ نجد أنّ هناك عدم مساواة وتفاوت من حيث الأعباء ومن حيث أرباح الميزانية، حيث نجد في الجزائر ممتلكات الأهالي المسلمين خاضعة لضريبة العشر في المحاصيل والماشية في حين أنّ ملكيات الأوروبيين واليهود لا تدفع شيئا. تذكر الإحصائيات الزراعية لسنة 1908، "بأنّ الأهالي زرعوا في هذه السنة 2.519.785 هكتار؛ دفعوا من ضريبة العشر عليها 17 مليون فرنك للخزينة، في حين أنّ الأوروبيين الذين زرعوا 994.156 هكتار لم يقدّموا إلى الخزينة ولا سنتيم"[35].

إن هذا الامتياز الذي تتبناه الإدارة، قد أدى إلى ظهور أساليب خاصّة للتهرب الضريبي، تتمثّل في تحايل الأهالي المسلمين على الضرائب؛ من خلال تسجيل ماشيتهم باسم الأوروبيين واليهود، لتفادي دفع ضرائب باهظة.

ليس هذا فقط؛ حيث تفرض الإدارة الاستعمارية على الأهالي الجزائريين دون غيرهم من الأوروبيين واليهود، أعمال سخرة تخص حراسة الغابات، مكافحة الجراد، و النقل الرسمي، وكذا

سخرة لشرطة المدن والتي تمّ إلغائها لاحقا قانونيا من طرف الحاكم العام الفرنسي في الجزائر جونار(Jonnart)[36].

لقد أوضح أعيان منطقة قسنطينة منذ 1869؛ منتقدين النظام الضريبي للأهالي، بأنه:" لم يخضع أحد على الإطلاق لواجبات دفع الضريبة المفروضة من ديانتين كما خضعنا لذلك نحن المسلمون الملزمون بدفع الضرائب حسب الشريعة الإسلامية ودفعها حسب القانون الفرنسي"[37]. وضمن هذا التوجه يشبّه "أوليفي لوكور" ضمن كتابه المعنون بـ "الاستعمار الإبادة تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية"؛ الضرائب العربية المفروضة على الأهالي في الجزائر "**بالجزية التي يدفعها المغلوب للغالب**" وأدرجت في المرسوم المؤرخ في 18 أوت 1868 والمتعلّق بإدارة الأهالي المسلمين من قبل السلطات البلدية"[38].

وفي دراسة قدّمت ككتاب بعنوان "الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا"، تحدث الكابيتان بيكي (Piquet) على أنّ أعباء السخرة من حيث قيمتها المالية؛ تمثّل في البلديات المختلطة لكل 25 ألف شخص 45.000 فرنك سنويا. وحسب هذا الأخير أيضا؛ فان الأهالي المسلمين يدفعون أيضا العديد من الملايين كضرائب خاصّة. وهنا تساءل متعجبا ومنتقدا مصارف هذه الأموال الضخمة من مصادر ضريبية أهلية بالخصوص، وعدم العدالة في النظام الضريبي بين ما يدفعه الجزائريين والأوروبيين قائلا: "**كيف يمكن تقسيم هذه الضرائب الكبيرة التي يضرب بها الأهالي؟ فقط من خلال قانون الغزو، وكيف انحصرت مصاريف الميزانيات في البلديات المختلطة للكولون فقط. إن هذه الملايين المضخّمة من الضرائب والتي يدفعها سنويا الأهالي الجزائريين، ما هي في الواقع سوى ضريبة حرب حقيقيّة. كما أنّ منتج ضرائبهم يتم تحويله لمنافع الكولون على حساب الأهالي**"[39].

بعد 1890؛ أبدى أحد مفتشي مجلس الشيوخ ويدعى جين جول كلاماجيران (Clamageran Jean-Jules) انتقاده بشدّة للنظام الضريبي في الجزائر، عند رجوعه من زيارة لها حيث جاء في تعليقه:"**إن العيب الأساسي في الضرائب المفروضة على العرب وسكان منطقة القبائل، هو في وجودها أصلا** (..) **إن هذه الضرائب التي تعود إلى غابر**

الأزمان تخلط النظام الضريبي برمّته". حيث يعتقد؛ شارل روبير أجيرون بأن"**تلك الضرائب لم تكن معقّدة وثقيلة فحسب بل كانت غير متكافئة إطلاقا وغير ملائمة اقتصاديا**"[40].

يرى السيّد جين جول كلاماجيران (Clamageran Jean-Jules):"بأنّ الأوروبيين في الجزائر سنة 1892؛ قد دفعوا ضرائب تقدّر بحوالي 33 مليون فرنك؛ في حين أنّ الأهالي دفعوا 36 أو 37 مليون فرنك. فبعد الإصلاحات الضريبيّة في السنوات الأخيرة يلاحظ بأنّ العبء الضّريبي أصبح بالتقريب إلى النصف. ويجب أن نلاحظ أنّه إذا كان عدد الأهالي أكثر بكثير فإنهم أيضا أقل ثراء مقارنة بالأوروبيين. كما يجب القول بالخصوص؛ بأن كل المصاريف المنجزة في الجزائر هي تقريبا فقط للسكان الأوروبيين"[41].

وفق ما يقوله الكاتب الفرنسي المجهول؛ فحسب مبدأ العدالة الفرنسية غير المتكافئة "**فالأهلي المسلم لوحده ملزم بدفع مبالغ من 50 إلى 60 فرنك ضرائب على الحقل الصغير الذي يبذره، في حين أنّ المالك الأوروبي أو اليهودي والذي يملك لنفسه أحيانا مئات وأحيانا آلاف الهكتارات، لا يدفع شيئا**". من الآثار التي يخلّفها هذا العنف والقمع المستخدم مع الأهالي المسلمين أنّه يساهم، في إقامة صراع دائم بين العرقين الأوروبي والأهلي المسلم في الجزائر، كما أن وجود هذا العنف يساهم في مهاجمة القيم الأخلاقية؛ حسب ما يقوله هذا الأخير[42].

4. تداعيات استغلال البلديات المختلطة للجزائريين المسلمين:

كان لسياسة الاستغلال المالي البشع لإدارة البلديات المختلطة، ومن ورائها كتلة المعمرين لموارد الجزائريين المسلمين آثارا عميقة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي؛ ففي الوقت التي كان فيه العنصر الجزائري يساهم بالقسط الأكبر من مصادر ميزانيات البلديات المختلطة، من خلال ما كان يدفعه من ضرائب مختلفة وأعمال سخرة؛ كان المعمرون هم المستفيدين من المصاريف المالية لميزانيات هذه البلديات، مما ساهم في تفقير وتدهور أوضاع الجزائريين.

بعث أحد الفرنسيين ذو خبرة واسعة بالشؤون العربية رسالة سنة 1865 إلى نابليون الثالث والذي رفع آنذاك شعار سياسة "المملكة العربية" حيث ورد فيها:"**الأمر الذي يسترعي الانتباه هو كون البؤس الذي يحلّ بالأهالي يزداد بقدر ما يقتربون من المراكز الأوروبية الكبرى: بينما كانت القبائل الصحراوية غنيّة كان عرب التّل مفلسين**"[43].

في دراسة تمّ القيام بها؛ عبر الجنرال لوزو (Luzeux) من خلال خبرته بشؤون إفريقيا عن تهميش النظام الإداري للبلديات والمقاطعات في الجزائر للسكان الجزائريين المسلمين على النحو التالي: "**هذه المنطقة الشاسعة، في كل مقاطعة من مقاطعاتها الثلاث تشتمل على ثلاثة مناطق؛ كل منها لديها أسلوب الإدارة الخاص بها. كان علينا أن نأخذ في الاعتبار الحالة الاجتماعية للسكان الأصليين الذين يسكنونها**"[44].

أدلى الحاكم العام الفرنسي في الجزائر ماكماهون (Mac Mahon) بشهادته أمام لجنة راندون بيهيك (la commission Randon-Béhic) في جانفي 1870، والتي تضمنت تحذير من سلوك المستوطنين ورود أفعال العرب ومما جاء فيها:"**إن الأساليب المنتهجة من طرف الأوروبيين، تجاه العرب قاسية وظالمة وخاصة في المراكز الحضرية الكبرى. إنهم يشعلون فتيل العداوة جهارا نهارا، وانّ الصحافة ماضية في حملاتها ضد العرب، فهي تصورهم في أعين المستوطنين في أبشع الصور الممكنة، وغرضها من وراء ذلك هو تحريك الأحقاد والكراهية**"[45].

يعلّق الدكتور ليدونتو آرتور (Ledentu Arthur) ضمن مؤلفه المعنون بـ" لماذا تشكل الجزائر إلى غاية الآن عبئا على فرنسا"؛ في إشارة واضحة لنقمة المسلمين الجزائريين من الاحتلال الفرنسي وسياساته من خلال إشارته لنقطة هامة في العلاقة بين المحتل والسكان الأصليين، رغم تنبيهه لإمكانية استغلال تنوع تركيبة المجتمع الجزائري ضمن سياسة فرق تسد إذ يقول: "**دعونا لا نغفل حقيقة أن الأهالي سيكرهوننا لفترة طويلة، لأنهم سيعتبروننا دائمًا مغتصبين. لا تنسى أن السكان قد تم تشكيلهم من تجميع لمختلف الشعوب، لن يكون هناك اتفاق جيد تحت أي ظرف فيما بينهم (موريسك، عرب، يهود، أتراك)**"[46].

لقد كان مصير المسلمين الجزائريين منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى نهاية الحرب العالمية الأولى (1871-1919)، مرتبطا ارتباطا وثيقا "بمراحل تطور الاستيطان الاستعماري والتوجهات السياسية والإدارية الفرنسية المتنوعة؛ بيد أنّ تاريخ الجزائريين المسلمين لم يتطور، في نفس الفترة، بشكل يحاكي أو يقلّد مراحل السياسة الاستيطانية، سواء في الجزائر أو في فرنسا"[47].

لقد زادت في الواقع سياسة النظام البلدي الاستعمارية، والمتعلقة أساسا بالبلديات المختلطة في متاعب الجزائريين في مختلف المجالات خاصة الاجتماعية والاقتصادية، مما وسّع من دائرة بؤسهم، ويمكن ملاحظة مؤشراتها بوضوح من خلال انتشار المجاعات والفقر وهجرة الجزائريين للبلدان الإسلامية.

إن أفضل ما أنهي به هذه الشهادات؛ المعبّرة عن مظالم إدارة البلديات المختلطة في استغلال النظام المدني كمطية للتوسع واستنزاف موارد الجزائريين المسلمين، ما جاء في تعليق للمترجم فرونسوا قورجو (François Gourgeot) جاء فيه:"**مثلما تعمل حاليا (يقصد البلديات المختلطة)، تتبع بشكل مطلق أخطاء المكاتب العربية**"[48].

5-خاتمة:

في الواقع خلّفت سياسات النظامين البلدي والضريبي في الجزائر آثارا سلبية جدّا على أوضاع الجزائريين المادية والاجتماعية بالخصوص، حيث استغل المعمرون سطوتهم وسيطرتهم على إدارة البلديات كاملة الصلاحيات والمختلطة لاستنزاف الموارد المالية للجزائريين بعدّة طرق؛ ضرائب عربية سنتيمات إضافية، حقوق رسوم البحر، غرامات تأديبية، أعمال سخرة مختلفة...الخ.

إن هذه السياسة ستزيد في تعميق الفجوة بين العنصرين الجزائري المسلم مع الأوروبي، مع تصاعد مشاعر الكره والانتقام والتمرد من سلطة الاحتلال الفرنسي وإدارته الاستغلالية ممثلة بالخصوص في البلديات المختلطة.

كان يفترض أن يكون نظام البلديات شكلا من أشكال الاندماج التدريجي للعنصر الجزائري، غير أنّه تحوّل إلى أداة استغلال ضاعفت من متاعب المجتمع الجزائري، وقدمته فريسة بين أيادي كتلة المعمرين الانتهازية في البلديات المختلطة باستغلال قوانين النظام البلدي التمييزية والجائرة.

6. قائمة المراجع:

1-أجرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة " من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954 "**، المجلّد الثاني، ترجمة، جمال فطيمي وآخرون، شركة دار الأمة، الجزائر، ط1، 2008.

2-أجرون شارل روبير، **الجزائريون المسلمون وفرنسا(1871-1919)**، الجزء الأول، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007،

3-أندري نوشي، ايف لاكوست، أندري برنيان، **الجزائر بين الماضي والحاضر إطار نشأة الجزائر المعاصرة ومراحله**، تر. رابح اسطمبولي وآخرون، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعيّة، الرغاية، 1984.

4-أوليفي لوكور غرانميزون، **الاستعمار الإبادة تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية**، ترجمة نورة بوزيدة، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.

5-سعد الله أبو القاسم، **خلاصة تاريخ الجزائر. المقاومة والتحرير1830-1962.**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007، ص 69.

6-مقلاتي عبد الله، **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 119.

7-كاتب كمال، **أوروبيون أهالي، ويهود بالجزائر 1830-1962 تمثيل وحقائق السكان**، ترجمة رمضان زبدي، دار المعرفة، الجزائر،2011، ص127.

8-Anonyme, **comment organiser l'Afrique du nord,** Articles du temps et de la revue indigène, imprimerie nouvelle, Thouars, 1912.

9-Anonyme, **Les communes mixte et le gouvernement des indigènes en Algérie**, Augustin Challamel, éditeur**,** Librairie Maritime et Coloniale**,** Paris, 1897.
10-Anonyme**, Note relative à l'Algérie (indigène, gouvernement…commerce),** imprimerie et librairie administratives et classiques Paul Dupont, Paris, 1891
11-Ancier Pierre (Capitaine), **La Conscription des indigènes d'Algérie et l'organisation militaire de la France**, librairie militaire R.Chapilot et C^{le}, Paris, 1910**.**
12-Bordier Arthur (Dr), **La colonisation scientifique et les colonies Françaises,** Typographie Paul Schmidt, Paris, 1884.
13-Grévy Albert**, état actuel de l'Algérie 1879-1880,** imprimerie administrative Gojosso et C^{ie}, Alger, 1880.
14-Girault Arthur, **Principes de colonisation et de législation coloniale**, seconde édition, tome 2, imprimerie Contant Laguerre, Bar Le Duc, 1904.
15-Gourgeot François, **Situation politique de l'Algérie**, Challamel aîné éditeur libraire Algérienne et coloniale, Paris, 1881.
16-Ledentu Arthur (Dr**), Pourquoi l'Algérie a-t-elle été jusqu'ici un fardeau pour la France ?** librairie de G. A. Dentu, Paul Dupan, Paris, 1845**.**
17-Mussard Christine, "réinventer la commune ? Genèse de la commune mixte, une structure administrative inédite dans l'Algérie coloniale", Centre d'histoire de Sciences Politique, **histoire @ politique**, 2015, n° 27, pages 93-108.consulter le 25/10/2020. https://www.cairn.info/revue-histoire-politique-2015-3-page-93.htm. p2.
18-Tilloy René, **le régime municipal en Algérie étude sur l'organisation actuelle**, imprimerie administrative Gojosso, Alger, 1897.

19-Verrier Auguste**, Droit français : de la Circonscription et du nom des communes. Étude sur le titre 1er de la loi municipale du 5 avril 1884**. Thèse pour le doctorat soutenue le 19 juin 1893**,** Faculté de Droit de Lyon, Typographie et lithographie E. Nicolas, Lyon, **1893, 278.**

20-Vialatte Paul, **Des impôts directs en Algérie et principalement dans la province de Constantine**, imprimerie de L. Marle, Constantine, 1879, p8.

---

[1]Christine Mussard, "réinventer la commune? Genèse de la commune mixte, une structure administrative inédite dans l'Algérie coloniale", Centre d'histoire de Sciences Politique, **histoire @ politique**, 2015, n° 27, pages 93-108. Consulter le 25/10/2020. https://www.cairn.info/revue-histoire-politique-2015-3-page-93.htm. p15.

[2] أبو القاسم سعد الله، **خلاصة تاريخ الجزائر . المقاومة والتحرير1830-1962.**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007، ص 69.

[3] René Tilloy, **le régime municipale en Algérie étude sur l'organisation actuelle**, imprimerie administrative Gojosso, Alger, 1897, pp 3-5.

[4] Ancier Pierre (Capitaine), **La Conscription des indigènes d'Algérie et l'organisation militaire de la France**, librairie militaire R.Chapilot et C[le], Paris, 1910, p36.

[5] أبو القاسم سعد الله، **مرجع سابق**، ص 70.

[6] Paul Vialatte, **Des impôts directs en Algérie et principalement dans la province de Constantine**, imprimerie de L.Marle, Constantine, 1879, p10.

[7] أبو القاسم سعد الله، **مرجع سابق**، ص 71.

[8] Ancier Pierre (Capitaine), **op.cit**, p37.

[9] أبو القاسم سعد الله، **مرجع سابق**، ص 71.

[10] Ancier Pierre (Capitaine), **op.cit**, p37.

[11] **Ibid**, pp 37-38.

[12] Christine Mussard,**op.cit**, p3.

[13] Auguste Verrier, **Droit français**: **de la Circonscription et du nom des communes**. **Étude sur le titre 1er de la loi municipale du 5 avril 1884**. Thèse pour le doctorat soutenue le 19 juin 1893, Faculté de Droit de Lyon, Typographie et lithographie E.Nicolas, Lyon, **1893**, **287**.

[14] كمال كاتب، **أوروبيون أهالي، ويهود بالجزائر 1830–1962 تمثيل وحقائق السكان**، ترجمة رمضان زيدي، دار المعرفة، الجزائر، 2011، ص127.

[15] **نفسه**، ص126.

[16] Anonyme, **Les communes mixte et le gouvernement des indigènes en Algérie**, Augustin Challamel, éditeur**,** Librairie Maritime et Coloniale**,** Paris, 1897, p32.

[17] أجرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة " من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954 "**، المجلّد الثاني، مرجع سابق، ص315.

[18] Anonyme, **Les communes mixte et le gouvernement des indigènes en Algérie**, op.cit, p35.

[19] Paul Vialatte, **op.cit**, p23.

[20] Anonyme, **Les communes mixte et le gouvernement des indigènes en Algérie**, op.cit, p36.

[21] عبد الله مقلاتي، **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 119.

[22] Anonyme, **Note relative à l'Algérie** (**indigène**, **gouvernement …commerce**), imprimerie et librairie administratives et classiques Paul Dupont, Paris, 1891, p15.

[23] Anonyme, **Les communes mixte et le gouvernement des indigènes en Algérie**, op.cit p33.

[24] Albert Grévy, **état actuel de l'Algérie 1879–1880**, imprimerie administrative Gojosso et C[ie], Alger, 1880, p68.

[25] Anonyme, **Note relative à l'Algérie (indigène, gouvernement…commerce**, op.cit, p22.

[26] Anonyme, **Les communes mixte et le gouvernement des indigènes en Algérie**, op.cit, p33.

[27] Albert Grévy, **op.cit**, p67.

[28] Anonyme, **Les communes mixte et le gouvernement des indigènes en Algérie**, op.cit, p34.

[29] Arthur Bordier (Dr), **La colonisation scientifique et les colonies Françaises**, Typographie Paul Schmidt, Paris, 1884, p181.

[30] **Ibid**.

[31] Albert Grévy, **op.cit**, p16.

[32]Anonyme, **Note relative à l'Algérie (indigène, gouvernement …commerce**), op.cit, p22.

[33] Anonyme, **op.cit**, p34.

[34] **Ibid**, p35.

[35] Anonyme, **comment organiser l'Afrique du nord**, Articles du temps et de la revue indigène, imprimerie nouvelle, Thouars, 1912, pp 6–7.

[36] Anonyme, **comment organiser l'Afrique du nord**, op.cit, p7.

[37] أجرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة "من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954"**، مرجع سابق، ص313.

[38] غرانميزون أوليفي لوكور، **الاستعمار الإبادة تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية**، ترجمة نورة بوزيدة، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007 ، ص325.

[39] Anonyme, **comment organiser l'Afrique du nord**, op.cit, pp 7–9.

[40] أجرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة "من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954"**، مرجع سابق، ص313.

[41] Arthur Girault, **Principes de colonisation et de législation coloniale**, seconde édition, tome 2, imprimerie Contant Laguerre, Bar Leduc, 1904, p461.

[42] Anonyme, **comment organiser l'Afrique du nord**, op.cit, p10.

[43] نوشي، لاكوست، برنيان، **الجزائر بين الماضي والحاضر إطار نشأة الجزائر المعاصرة ومراحله**، تر. رابح اسطمبولي وآخرون، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعيّة، الرغاية، 1984 ، ص300.

[44] Ancier Pierre (Capitaine), **op.cit**, p36.

[45] روبير أجرون شارل ، **الجزائريون المسلمون وفرنسا(1871–1919)**، مرجع سابق، ص ص 14-15.

[46] Ledentu Arthur (Dr), **Pourquoi l'Algérie a–t–elle été jusqu'ici un fardeau pour la France ?**, librairie de G. A. Dentu, Paul Dupan, Paris, 1845, p8.

[47] روبير أجرون شارل ، **الجزائريون المسلمون وفرنسا(1871–1919)**، مرجع سابق، ص5.

[48] François Gourgeot, **Situation politique de l'Algérie**, Challamel aîné éditeur libraire Algérienne et coloniale, Paris, 1881, p164.